

من الظواهر الصرفية في المحليات والعاميات الواردة في زيادات الزبيدي واستدراكاته على القاموس المحيط

د. فريد عوض حيدر (*)

جمعوا (كارعا) وهو قياس خاطئ على صاحب وصواحب⁽⁷⁾، فقد وضعت العامة هذه الصيغة للتعبير عن جمع كراع، عن طريق هذا القياس، ومن الجدير بالذكر أن هذه الصيغة (كوارع) وردت عن العرب بدلالة أخرى" فالكوارع من النخيل الكارعات"⁽⁸⁾ وهي النخيل التي على الماء جمع كارعه⁽⁹⁾ أي أنها تكرع الماء لأن أصولها لا تفارقه⁽¹⁰⁾، غير أن وضع العامة للصيغة هنا جديد، لأنه ليس من الاستخدام العربي القديم، فكل منهما عبرت عن دلالة خاصة، اختلفت عن دلالة الأخرى باختلاف المجتمعين واختلاف العصرين، علاوة على أن لكل واحدة منهما مفرداً غير مفرد الأخرى.

2- الخُدَمَان : في مستدرك (خدم) : "الخُدَم جمع خادم والخدمان بالضم جمع خادم هكذا تقوله العامة وكأهم تصوروا فيه أنه جمع خدلم ككثيب وكثبان"⁽¹¹⁾، وعبارة الزبيدي : "كأهم تصوروا فيه". هي ما عبر عنه اللغويون القدماء بالتوهم، وما عبر عنه القدماء والمحدثون معا بالقياس الخاطئ، وهذا وضع جديد على السنة العامة لصيغة فُقلان، في مادة خدم، حيث لم ترد هذه الصيغة عن العرب في هذه المادة⁽¹²⁾.

أولاً : الوضع عن طريق القياس الخاطئ

المراد بالوضع : تعيين لفظ لمعنى، سواء كان اللفظ عربياً أو معرباً، وهو المعروف بالوضع العربي⁽¹⁾.

والقياس الخاطئ : أن ينتج المتكلم صيغة جديدة قياساً غير صائب على صيغة في ذهنه، أو أن يتوهم أصالة حرف زائد في الكلمة، أو يتوهم عكس ذلك، أو أن يقيس دلالة كلمة على دلالة أخرى لمجرد التشابه الصوتي بينهما⁽²⁾.

وهو ظاهرة لغوية تعد "عملية منطقية تُهدف في غالب صورها إلى جعل الظواهر اللغوية أكثر اطرادا وانسجاماً"⁽³⁾ وهو ما يسمى بطرد الباب على وتيرة واحدة⁽⁴⁾.

وقد عرف قدماء اللغويين هذه الظاهرة، وأطلقوا عليها " التوهم أو القياس الخاطئ"⁽⁵⁾. وفي مادة البحث أمثلة لهذه الظاهرة من وضع العامة، وقد جاءت في الأمور الآتية:

أ- في الجمع :

1- الكَوَارِع : في مادة (كرع) ذكر المجد الكُرَاع بمعنى مستدق الساق من البقر والغنم، جمعه أكرُع وأكارِعُ. وزاد الزبيدي : " والعامة تقول الكوارع"⁽⁶⁾ فكأهم

(*) أستاذ علم اللغة المساعد بكلية دار العلوم : جامعة القاهرة- فرع الفيوم

ب- في فَعَلَ وَأَفْعَلَ :

1- بَسَطَ وَأَبْسَطَ : في (بسَط) ذكر المجد بسط فلانا بمعنى سره، واستدرك الزبيدي عليه : أن "قول العامة: أبسطني رباعيا غلط" (13) ويبدو لي أنه قياس خاطئ منهم على أكرمي، ولعلمهم ظنوا أن بسط لازما، فعدوه بالهمز، وهذه الصيغة لم ترد في هذه المادة مبنية للفاعل، ولكنها وردت مبنية للمفعول، ففي المستدرك "وَأَبْسَطَتِ الناقَةَ" تركت مع ولدها، نقله الجوهري (14) وعلى ذلك فوضع العامة لصيغة أَفْعَلَ من مادة بسط صحيح، قياسا على ما ورد منها في استخدام العرب على أَفْعَلَ مبنيا للمفعول.

2- أَبْرَزَ وَبَرَزَ : في (برز) ذكر المجد : أبرز الرجل بمعنى عزم على السفر، وزاد الزبيدي : "أن العامة تقول برز" (15). ويبدو لي أنه قياس خاطئ منهم على خرج، فوضعوا كلمة برز للدلالة على العزم على السفر وهو وضع عامي. وقد وردت صيغة فعل من هذه المادة عن العرب بمعنى "ظهر بعد الخفاء" (16) ولم ترد عنهم بالمعنى الذي وضعته العامة.

3- وَعَدَ وَأَوْعَدَ : ذكر المجد في (وعد) التوعد بمعنى التهديد كالإيعاد، وزاد الزبيدي : أن ابن منظور نقل عن الزجاج : "أن العامة تخطئ وتقول أَوْعَدَنِي فلان موعدا أقف عليه" (17) فقد نقلوا دلالة وعد إلى أُوعد للتشابه الصوتي بينهما، وكأنهم توهموا أن وعد لازم فعدوه بالهمز، ووضعوه موضع الرباعي من مادته. وفي مادة وعد ما يدل على أن استعمال العامة هذا صحيح، فالمشهور عند الأئمة ما جاء في التهذيب : كلام العرب وعدت الرجل خيرا ووعدته شرا، وأوعدته خيرا، وأوعدته شرا، فإذا لم يذكروا الخير قالوا وعدته ولم يدخلوا ألفا، وإذا لم يذكروا الشر قالوا أوعدته ولم يسقطوا الألف (18) فقد استخدمت الصيغتان كل واحدة مكان الأخرى عند ذكر المفعول لأنه مع ذكر

المفعول يؤمن اللبس ومن شواهد استخدام أوعد مكان وعد قول الشاعر :

يَسْتُطِنِي مَرَّةً وَيُوْعِدُنِي فَضْلاً طَرِيفاً إِلَى أَيَادِيهِ (19)

فإذا قسنا استعمال العامة في قولهم : أوعدني فلان موعدا " على الاستعمال العربي وجدناه صحيحا لأهم استخدموا أوعد في الخير وذكروا مفعوله فأمن اللبس.

ج- في التأنيث :

مقلاية : في مستدرك (قلى) : المقلاة المقلى والعامة تقول مقلاية بالياء (20) وزيادة ياء قبل تاء التأنيث الواقعة بعد ألف يعد من القياس الخاطئ في التأنيث، وهو قياس على كلمات مسموعة في اللغة بياء بين الألف وتاء التأنيث، مثل عظاءة وعظاية (21)، ولم ترد هذه الصيغة (مفعالة) في هذه المادة (قلى) (22) عن العرب فهي من وضع العامة.

د- في المصدر :

1- الشَّوْفَان : في مستدرك (شوف) : "الشوفان محركة الشَّوْف عامية" (23) والكلمة هنا مصدر على فَعْلَان وهي صيغة المصدر الدال على التقلب والاضطراب، كالجولان والغليان فكأنهم قاسوا الشوفان على هذا الضرب من المصادر قياسا خاطئا، وكأنهم رأوا أن هذه الصيغة تعبر عما يرى في بعض مفردات مادة (شوف) من دلالة على التقلب والحركة مثل : اشتاف الرجل بمعنى تناول ونظر، ومثل "تشوفت الأوعال إذا ارتفعت على معاقل الجبال فأشرفت" (24) لكن هذه الصيغة وهي فَعْلَان لم ترد عن العرب في المادة (25) فهي من وضع العامة.

2- الأَكْلَان : في مستدرك (أكل) : "وقولهم : أكلان محركة للحكّة، عامية" (26) "وقد قاسوا هذا المصدر أيضا على المصادر الدالة على التقلب والاضطراب،

و ity .معنى النظرية والزعة أو الاتجاه ما لم يتناف هذا مع الذوق العربي".⁽³⁶⁾

2- النسب مع الألف الزائدة :

مَسْقَاوِي : في زيادة مادة سَقِي : "المَسْقَاوِي من الزرع ما يسقى بالسَّيْح" .. قلت والعامسة تقول مسقاوي⁽³⁶⁾ فالصيغة الواردة عن العرب هي مسقوى .

وزاد العامة في اللفظ ألفا ونسبوا على توهم أصالة هذه الألف وهذه الصيغة الأخيرة من وضع العامة، وقد ورد عن العرب مثل هذا النسب بزيادة الألف، ومنه النسبة إلى اليمن يماني وإلى الشام شامي قال سيويه : فهذا ... مما غير بناؤه في الإضافة وإن شئت قلنا يماني"⁽³⁷⁾ .

ثانيا : في دلالة الصيغ ووضعها عن طريق الاشتقاق اللفظي أو المعنوي :

أ- صيغ تدل على التصغير :

1- فَعُولَة : زُتُوبَة في مادة زنب ذكر المجد زنب اسما وزاد الزبيدي فقال : ويصغرها العوام فيقولون زنوبه"⁽³⁸⁾ . وهناك رأيان في اشتقاق زنب، الأول أن تكون من الأزنب بمعنى السمين وعليه فتصغرها زُنَيْب، والثاني أن تكون من "الزنب لشجر حسن المنظر طيب الرائحة ووحدته زينة"⁽³⁹⁾ وعليه فتصغرها زُنَيْب، لأصالة الباء فيها. وهذا قياس تصغيرها الفصحح أما تصغيرها على زنوبة فهو من وضع العامة ليعبروا به عن التذليل.

ب- زَلُومَة : في التكملة : وزلومة الفيل بالتشديد : خرطومه عامية"⁽⁴⁰⁾ وهذه الكلمة من مشتقات مادة (زلم) والأصل فيها زَلَمَة وهي هَتَّة تتدلى " وتكون للمعز في حلوقها متعلقة كالقرط ولها زلمتان"⁽⁴¹⁾ وتصغيرها الفصحح زُلَيْمَة وإطلاق زلما على خرطوم الفيل يعد مجازا وتصغيره

وكأنهم لمحا هذه الدلالة من بعض مفردات مادة أكل ومنها اتكل السيف: اضطرب⁽²⁷⁾، وأكل العضو كفرح أكلا واتكل .. أكل بعضه بعضا، وقد عبرت العرب عن معنى الحكمة بصيغ الأكال بالضم والكسر والألثة كفرحة⁽²⁸⁾، ولكن صيغة الفَعْلَان من هذه المادة لم ترد⁽²⁹⁾ عنهم فهي من وضع العامة.

هـ : في النسب :

1- النسب مع زيادة الألف والنون : المَرْجَعَانِي : في مستدرك (رجع) : "الرَجْعِي والمَرْجَعَانِي من الدواب نضو سفر، الأجير عامية"⁽³⁰⁾ فكأنهم نسبوا إلى مرجعان على توهم أصالة الألف والنون وهما زائدتان وهو نسب على غير قياس ليعبروا به عن معنى نضو السفر من الدواب. وقد عبر العرب عن هذا المعنى بصيغة فِعْل وفِعِيل من هذه المادة فقالوا : "ناقة رَجَعُ سفر ورجيع سفر: قال الراغب : هو كناية عن النَّضُو "أي المهزول،⁽³¹⁾ ولكن هذا النسب مع زيادة الألف والنون لم يرد عن العرب في مادة (رجع)⁽³²⁾ فهو هنا من وضع العامة، ولكنه ورد عن العرب في غير هذه المادة ومنه ما أورد سيويه في باب بعنوان : "هذا باب الإضافة وهو باب النسبة" ومن ذلك : صنعاني، وروحاني وجراني وهو نسب على غير قياس⁽³³⁾ وحديثا اتخذ المجمع القاهري قرارا جاء فيه: "كل كلمة أجنبية فيها الكاسعة (oid) التي تدل على التشبيه والتنظير تترجم في الاصطلاحات العلمية بالنسب مع الألف والنون، مثل غرواني وسمسماني فيما يشبه الغراء والسمسم"⁽³⁴⁾ وأضاف المجمع في قرار لاحق الكلمات الأجنبية التي تنتهي بحروف form أو like ما لم يتناف هذا مع الذوق العربي⁽³⁵⁾ ثم وافق على جواز استعمال النسب بالألف والنون في ترجمة المصطلحات العلمية والفنية وألفاظ الحضارة التي ترد فيها اللواحق ism

وفي الحديث "هلمي المديّة فاشحيتها بحجر أو سنيها" ويقال بالذال (51) ومن ذلك يتبين أن شحت وشحذ بمعنى وأهما فصيحتان وعليه يكون وضع العامة صيغة فَعَّال من مادة شحت وضعا على قياس الفصحى وإن لم ترد هذه عن العرب.

3- النَّصَّابُ : في مستدرک (نصب) : "والنصاب ككتان: الذي يُنصب نفسه لعمل لم يُنصَّب له مثل أن يترسَّل وليس برسول... قلت : واستعمله العامة بمعنى الخدَّاع المحتال".

ووضع العامة لهذه الصيغة القديمة يعد وضعا جديدا لدلالة جديدة لها صلة بالدلالة القديمة فكنتا الدالتين فيهما التصنع والتكلف، هذا من جانب ومن جانب آخر نجد في المادة دلالة المعادة والتوجه بالشر نحو الآخرين من ذلك" نصب لفلان نصبا قصد له وعاداه وتجرد له" والنصيب الشَّرْك المنسوب ولما كان النصاب يكثر من خداع الآخرين، ويكثر من نصب الشركاء ليقوع الناس فيها عن طريق الكذب والتمويه، سمته العامة نصابا، وعبروا عنه بصيغة مادة شحت وضعا على قياس الفصحى وإن لم ترد هذه الصيغة عن العرب. (52)

2- النَّصَّابُ : في مستدرک (نصب) : "والنصاب ككتان : الذي ينصب نفسه لعمل لم يُنصَّب له مثل أن يترسَّل وليس برسول... قلت : واستعمله العامة بمعنى الخدَّاع المحتال" (53).

ووضع العامة لهذه الصيغة القديمة يعد وضعا جديدا لدلالة جديدة لها صلة بالدلالة القديمة فكنتا الدالتين فيهما التصنع والتكلف، هذا من جانب ومن جانب آخر نجد في المادة دلالة المعادة والتوجه بالشر نحو الآخرين من ذلك "نصب لفلان نصبا قصد له وعاداه وتجرد له" (54) والنصيب

على زلومة جاء "على قاعدة العامة في تصغير الأسماء كقولهم لفاطمة فطوم" (42) وهذه الصيغة من وضعهم إذ ليست من صيغ التصغير المعروفة في لغة العرب ولم ترد في المادة (43).

2- فَعِيلَةٌ : في مستدرک (ظلل) : الظليلة مشددة اللام:

شيء يتخذه الإنسان من شجر أو ثوب يستتر به من حر الشمس عامية" (44). والكلمة تصغير الظلة بهذا المعنى (45)، وهو تصغير من وضع العامة لم يرد مثله عن العرب في أمثلة التصغير، ولم يرد عنهم هذا المثال في مادة (ظلل) (46) وهو تصغير يخالف تصغير الفصحى، الذي يقضي أن تصغر الكلمة على ظليَّة بوزن فَعِيلَةٌ.

ج - فَعِيلِيٌّ :

المُقِيلِيٌّ : في مستدرک مادة قلي : المقيلي تصغير المُقَالِي جُحِلَ عَلَمًا على فول يبل بالماء ثم يقلى عامية" (47) وهذا تصغير على قياس الفصحى وإطلاقه على هذا النوع من الفول مجاز، وهذه الصيغة لم ترد عن العرب (48) في هذه المادة فهي من وضع العامة ليعبروا بها عن هذا النوع من الفول.

2- من الصيغ الدالة على المبالغة

أ- فَعَّالٌ وجاء منها :

1- الشَّحَّاتُ : في التكملة : الشحات ككتان :

السائل الملح" (49) سمي بذلك لمبالغته في الإلحاح، والأصل شحاذ" مأخوذ من شحذ السكين أو لأنه قد شحذ نظره أي حدده إلى الناس وإلى ما في أيديهم. وقد استعمله الشيخ الفارض في قوله :

كَمْ مِنْ فَقِيرٍ ثُمَّ لَا مِنْ جَعْفَرٍ وافي الأجارع سائلاً شحاذاً (50)

صيغة فاعول وكلتا الصيغتين وضعتا للمبالغة ولكن صيغة فاعول من مادة (دسس) لم ترد عن العرب⁽⁶⁴⁾ فهي من الوضع العامي، ومادة دسس في عمومها تعطي دلالة الخفاء ومن ذلك دسست الشيء في التراب أخفيته⁽⁶⁵⁾ وكأثم أرادوا أن يعبروا عن المبالغة في خفاء الدسيس فوضعوا له صيغة فاعول.

د- فَعِيل :

الحديث : في مادة (حدث) ذكر المجد : "رجل حَدَثٌ.. وحديث بمعنى كثير الحديث" وزاد الزبيدي : أن الحدث بضم الدال وكسرهما هو الحسن الحديث والعامية تقول الحديث... وهو خطأ إنما الحديث: الكثير الحديث⁽⁶⁶⁾ ولكن تُخَطِّئُ الزبيدي للعامية في استعمالهم صيغة حَدِيثٍ للتعبير عن الحسن ليس في محله، فقد جاء في اللسان أن "حديثٌ ومُحَدَّثٌ بمعنى واحد: كثير الحديث حسن السياق له"⁽⁶⁷⁾ فاستخدام العامية صحيح وهم عبروا بصيغة حديث للدلالة على المبالغة في حسن الحديث. ومن الجدير بالذكر أن المجمع جعل صيغة فَعِيلٍ قياسية للدلالة على المبالغة وجاء قراره في ذلك أنه: "يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي - لازماً أو متعدداً - لفظ على صيغة فَعِيلٍ بكسر الفاء وتشديد العين لإفادة المبالغة"⁽⁶⁸⁾ وكان لفظ حَدِيثٍ من الأمثلة التي نوقشت بالمجمع⁽⁷⁰⁾.

3- صيغ تدل على الآلة :

في سنة 1954 قرر المجمع قياسية الصيغ الثلاث: مَفْعَلٌ وَمِفْعَالٌ وَمِفْعَلَةٌ وأضاف صيغة فَعَّالَةٌ وفي سنة 1963 أضاف صيغاً ثلاثة أخرى وقرر قياسيتها وهذه الصيغ الثلاثة هي فَعَّالٌ وفَاعِلَةٌ وفَاعُولٌ فصارت الصيغ القياسية لاسم الآلة سبعة⁽⁷¹⁾.

الشرك المنسوب"⁽⁵⁵⁾ ولما كان النصاب يكثر من خداع الآخرين، ويكثر من نصب الشرك ليوقع الناس فيها عن طريق الكذب والتمويه، سمته العامة نصاباً، وعبروا عنه بصيغة المبالغة ومعناها يوافق ما أرادوا وهو توليد عامي صحيح تسمح به الدلالة في مادة (نصب).

3- الرِّقَاصُ : في التكملة (رقص) : "الرقاص ككتان اليريد بلغة المغرب"⁽⁵⁶⁾ وقد وردت هذه الصيغة عن العرب فالرقاص عندهم هو اللَّعَابُ يرقص رقصاً⁽⁵⁷⁾، والرقص في اللغة الارتفاع والانخفاض وترقصت الإبل ارتفعت وانخفضت⁽⁵⁸⁾ فالعرب أطلقوا على اللعاب رقاصاً لارتفاعه وانخفاضه، وفي البيئة المغربية أطلقوا على اليريد رقاصاً بصيغة المبالغة لكثرة مجيئه وذهابه فوضعوا الصيغة القديمة لمعنى جديد لم يرد عن العرب، واللفظ يحتمله.

ب- فَعَّالَةٌ :

القِيَالَةُ : في مستدرك (قيل) "القِيَالَةُ القائلة مصرية"⁽⁶⁰⁾ وهذه الصيغة جديدة في مادتها إذ لم ترد عن العرب⁽⁶¹⁾ وقد عبروا عن هذا المعنى بصيغ القيل والقائلة والقيلولة والمقال والمقيل بمعنى النوم نصف النهار، والاستراحة نصف النهار⁽⁶²⁾، أما صيغة فَعَّالَةٌ من هذه المادة فهي من وضع العامية في مصر ولعلهم عبروا عن القائلة بهذه الصيغة دلالة على شدة الحر في هذه الساعة من الظهيرة ولا زالت تستخدم عندهم بهذا المعنى حتى الآن.

ج- فَاعُولٌ :

الدَّاسُوسُ : في التكملة (دسس) "الداسوس : الدسيس عامية"⁽⁶³⁾ والدسيس هو من تدسه ليأتيك بالأخبار فهو بمعنى المفعول، وصيغة فَعِيلٍ تحولت على السنة العامة إلى

وقد ورد عن العرب صيغة فَعَالٍ من هذه المادة فسموا زحافا كشداد⁽⁸¹⁾، "ومن الحيات الزحاف الذي يمشى على أثنائه كما تمشي الأفعى".

ولم ترد صيغة فَعَالَةٌ من هذه المادة عن العرب، إذن فهو وضع جديد في البيئة المصرية، وهو اشتقاق صحيح فأصل الزحف من قولهم زحف الصبي.. قبل أن يمشي⁽⁸²⁾. فدلالة المادة تسمح بهذا الاشتقاق للتعبير عن اسم الآلة لأهم يُزَحِّفُونُ بِهَا.

2- الجُرَّافَةُ: في مستدرك مادة جرف): "الجرفة كِرْمَانَةٌ المجرفة عامية"⁽⁸³⁾.

وقد عبر العرب عن هذه الآلة بالمِجْرَفَةِ - وهي ما جرف به ..⁽⁸⁴⁾، والمِجْرَفُ⁽⁸⁵⁾ ولم ترد عنهم⁽⁸⁶⁾ صيغة جرافة فقد وضعتها العامة للتعبير عن هذه الآلة ولو أنهم فتحوا أولها لكانت صحيحة قياساً على ما أقره المجمع.

3- الحُصَالَةُ: في مسترد (حصل): "والحصالة كرمانة شبه حقة تعمل من خزف عامية"⁽⁸⁷⁾ وزاد في التكملة.. "له خرق ضيق قدر أن يُدخَلَ فيه الدرهم"⁽⁸⁸⁾. وهذه الصيغة لم ترد عن العرب في هذه المادة⁽⁸⁹⁾،

وقد وضعتها العامة اشتقاقاً من مادة حصل وفيها من الدلالة ما يسمح بهذا الاشتقاق ومن ذلك تحصل الشيء تجمع وثبت⁽⁹⁰⁾ وهي تستخدم للجمع، وكانت العامة عهد الزبيدي ينطقونها بضم فائها وهم الآن ينطقونها بالفتح والنطق الأخير هو القياس الذي أجازته المجمع وزناً لاسم الآلة.

د- فاعول:

ورد من ذلك: الشَّادُوفُ : في مستدرك (شدف) هو: "ما يُجْعَلُ على رأس الرِّكْبَةِ كالشخصين، والجمع شواديف لغة مصرية"⁽⁹¹⁾ ورغم أن هذه الصيغة لم ترد عن العرب⁽⁹²⁾

وقد ورد في مادة البحث صيغ تدل على الآلة أوردتها فيما يأتي :

أ- مَفْعَلَةٌ:

ومن ذلك: المَزْوَلَةُ في (زول) وهي آلة خاصة بالمنجمين "يعرفون بها زوال الشمس عامية"⁽⁷²⁾ وضبطها الزبيدي كمرحلة والشائع فيها كسر الميم⁽⁷³⁾.

لكن هذه الصيغة تعد من وضع العامة؛ لأنها لم ترد في مادتها عن العرب⁽⁷⁴⁾ ولعل ذلك لعدم وجود هذه الآلة عندهم، ولذا فإنها عندما وجدت أطلق عليها العامة هذا الاسم، ولعلهم أتوا به اشتقاقاً من الزوال أي زوال الشمس. وهو اشتقاق صحيح.

ب- فَاعِلَةٌ: جاء من ذلك الساقية ففي زيادة (دلب) ذكر المجد الدولاب بمعنى آلة يستقى بها الماء "وزاد الزبيدي أنه الساقية عند العامة⁽⁷⁵⁾ وفي (سقى) "الساقية النهر الصغير من سواقي الزرع نقله الأزهرى وزاد الزبيدي: والآن يطلقونها على ما يستقى عليها بالسواني"⁽⁷⁶⁾ وصيغة فاعلة في مادة سقى كانت تعبر عند العرب عن النهر الصغير الذي يسقي الزرع كما عبر القدماء عن الآلة التي تسقى بلفظ الدولاب المعرب ولفظ الناعورة⁽⁷⁷⁾ ولم يعبروا عن آلة السقى بهذه الصيغة.

فانتقلت دلالة الصيغة من النهر الصغير إلى السانية وهي القَرَبُ وأداته⁽⁷⁸⁾ لعلاقة المجاورة وكذلك لأن الساقية تسقى فسموها لعمالها، فوضع العامة لفظ الساقية لهذه الآلة وضع صحيح اشتقاقاً ودلالة وصار لفظ الساقية في عرف العامة علماً على هذه الآلة والعلم وضع ثان⁽⁷⁹⁾.

ج- فَعَالَةٌ: ومن ذلك: 1- الزُّحَافَةُ:

في مستدرك (زحف) "والزحافة بالتشديد ما يُزَحِّفُ به البيت لغة مصرية"⁽⁸⁰⁾.

العامية للتعبير عما أرادوا من الدلالة على الشخص المبالغ في الكلام علاوة على دلالة النسب إلى اللفظ.

ومما سبق يمكن القول بما يأتي :

1- أن العامة تؤثر صيغاً معينة في استخداماتها ليعبروا عن دلالات أرادوها

2- يمكن تفسير بعض الصيغ التي وضعتها العامة بالقياس الخاطئ وهي ظاهرة لغوية مقررة عند القدماء والمحدثين من اللغويين.

3- لانعدام الحاسة اللغوية الصادقة في استخدام العامة لبعض الصيغ التي نجد لها سنداً من الاستخدام العربي القديم، مثل استخدامهم أوعد مكان وعد، ومثل نسبهم مع زيادة الألف والنون وغير ذلك.

4- بالرجوع إلى قرارات المجمع نجد فيها سنداً قوياً لاستخدامات العامة من الصيغ كما رأينا في صيغ أسماء الآلة كفاعلة وفعالة وفاعول.

5- في دراسة الألفاظ والأساليب الشائعة فائدة كبيرة لأن هذه الدراسة تكشف لنا عن الصحيح منها وغير الصحيح مما يجعل أحكامنا الصادرة بشأنها صادقة فلا نُخطئ ما كان منها صواباً، ولا نذهب إلى عكس ذلك.

ومن هنا كان اتخاذ المجمع قرارين الأول: بتتبع الألفاظ والأساليب الشائعة، إن في الصحف والمجلات أو المسرح والإذاعة أو الرسائل والكتب واتخاذ قرارات فيها تنشر على الجمهور.. فتسد حاجة، وتحقق قسطاً من التهذيب والإصلاح⁽¹⁰¹⁾.

والثاني: "تدرس كل كلمة من الكلمات الشائعة على ألسنة الناس..."⁽¹⁰²⁾ كان اتخاذ هذين القرارين سديداً لأننا

في هذه المادة إلا أن اشتقاقها صحيح دلالة وقياساً، فمن ناحية الدلالة نجد في المادة : الشدف محرّكة : الشخص من كل شيء يرى من بعد⁽⁹³⁾ ، والأشدف الفرس العظيم الشخص⁽⁹⁴⁾ ، والشادوف يبدو كالشخصين فهذا وجه الشبه الدلالي بين المشتق الجديد والمشتقات القديمة أما القياس فهو صحيح لأن المجمع أقر هذه الصيغة قياساً في اسم الآلة إذن فهو وضع مصري صحيح.

4- صيغة فعّلان ودلالاتها على النسب :

ورد من ذلك: كسبان بمعنى مرتبج عامية⁽⁹⁵⁾، والكلمة من مشتقات مادة (كسب) بزيادة الألف والنون، للدلالة على النسب إلى الكسب، وفائدة النسب "بالألف والنون في بعض المصطلحات العلمية والألفاظ الشائعة أنه يحقق قصد الدقة في أداء المعنى"⁽⁹⁶⁾، وزيادة الألف والنون آخر الاسم، ودلالاتها على النسب تعد من الظواهر التي تشارك فيها لغتنا بعض اللغات الشرقية والغربية⁽⁹⁷⁾، وصيغة فعّلان ودلالاتها على النسب موجودة في الفصحى ومن ذلك فرحان وشعبان وحسان... إلخ، وقريب من ذلك أن "أهل البصرة إذا نسبوا موضعاً زادوا في آخره ألفاً ونوناً"⁽⁹⁸⁾.

لكن صيغة فعّلان من مادة كسب لم ترد عن العرب وهي من وضع العامة لكنها صحيحة بالقياس على ما ورد من أمثالها في الفصحى.

5- صيغة فعّلان ودلالاتها على النسب والمبالغة:

ورد من ذلك كلمة لفظان : في مستدرک (لفظ) : "رجل لفظان محرّكة أي كثير الكلام عامية"⁽⁹⁹⁾، فالكلمة من مشتقات مادة (لفظ) بزيادة الألف والنون للدلالة على النسب إلى اللفظ، وكأنهم حركوا عين الصيغة للدلالة على المبالغة في الكلام وكثرته مع السرعة فيه والحركة ولم ترد صيغة الفعلان في مادة لفظ عن العرب⁽¹⁰⁰⁾ فهي من وضع

لا نعدم في العامية لفظاً يحل مشكلة لغوية، في ترجمة أو في توليد أو تسمية أو غير ذلك.

المراجع

- 1- أنيس، إبراهيم - توهم أصالة الحروف وتوهم زيادتها - في أصول اللغة د (29-34) من أسرار اللغة مكتبة الأنجلو 1985.
- 2- التونسي، محمد خليفة - أضواء على لغتنا السمحة الكتاب التاسع 15 أكتوبر 1985، من سلسلة فصلية تصدرها مجلة العربي.
- 3- الحفاجي، شهاب الدين أحمد (ت 1069 هـ) - شفاء الغليل - صححه الشيخ نصر الموريني بمشاركة مصطفى أفندي وهي - المطبعة الوهية 1282 هـ.
- 4- الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني (ت 1205 هـ) تاج العروس من جواهر القاموس، ط. الكويت. وط. المطبعة الخيرية - القاهرة (1307 هـ).
- 5- سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ) - الكتاب - تحقيق عبد السلام هارون الحانجي، القاهرة ط. 2 (1402 هـ - 1982 م).
- 6- عبد الثواب، رمضان - التطور اللغوي مظاهره وعقله وقوانينه الحانجي ط 2 (1410 هـ - 1990 م).
- 7- عبد العال، عبد المنعم سيد - معجم الألفاظ العامية ذات الحقيقة والأصول العربية - الحانجي ط 2.
- 8- عبد العزيز، محمد حسن - الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة، دار الفكر العربي ط 1 (1412 هـ - 1992 م).
- 9- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب (1934 - 1987) محمد شوقي أمين وإبراهيم الترتزي. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. (1410 هـ - 1989 م).
- 10- مطر، عبد العزيز - لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة دار المعارف - ط 2 (1401 هـ - 1981 م).
- 11- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم - لسان العرب - دار صادر بيروت ط 2 (د.ت).

الهوامش

- (24) السابق ص 533 واللسان (شوف) 185/9 .
- (25) ينظر اللسان 186-184/9 والتاج 531/23 - 534 .
- (26) التاج 14/28 والتكملة 11/6 .
- (27) اللسان (أكل) 22/11 .
- (28) التاج 12/28 واللسان 23/11 .
- (29) التاج 8/28-16 واللسان (أكل) 19/11-23 .
- (30) التاج 78/21 .
- (31) السابق ص 68 .
- (32) اللسان 114/8 - 121 والتاج 64/21 - 81 .
- (33) الكتاب 335/3 - 337 .
- (34) مجموعة القرارات العلمية في حسين عامر ص (184) .
- (35) السابق ص (185) .
- (36) وكان هذا بناء على مقترح لأستاذنا الدكتور محمد حسن عبد العزيز: ينظر (11) الوضع اللغوي ص (211) .
- (36) التاج مصر 179/10 .
- (37) الكتاب 338/3 .
- (38) التاج 27/3 .
- (39) السابق ص 26 .
- (40) مادة (زلم) 484/6 ولم ترد في التاج .
- (41) التاج مصر 327/8 واللسان (زلم) 271/12 .
- (42) قاموس رد العامي إلى الفصح ص (240) .
- (43) التاج مصر 326/8 وما بعدها واللسان 271/12 .
- (44) التاج مصر 428/7 .
- (45) السابق ص 427 واللسان (ظلل) 417/11 .
- (46) اللسان 420-415/11 والتاج مصر 425/7 - 428 .
- (47) التاج مصر 303/10 .
- (48) السابق، واللسان فلا 201-198/15 .
- (1) الوضع اللغوي ص (11) .
- (2) أفدت في صياغة هذا التعريف من (من أسرار اللغة ص 39-46) وتوهم أصالة الحروف وتوهم زيادتها في أصول اللغة (29-34) ص (45) والتطور اللغوي ص (99-114) .
- (3) من أسرار اللغة ص (43) .
- (4) التطور اللغوي ص (106) .
- (5) السابق ص (114) ومن أسرار اللغة ص (44) .
- (6) التاج 117/22 وما بعدها، وليس في التكملة .
- (7) معجم الألفاظ العامية ص (464) .
- (8) التاج (122/22) .
- (9) السابق ص (120) .
- (10) اللسان (كرع) 308/8 .
- (11) التاج مصر 270/8 والتكملة 424/6 . وينظر الجمع على التوهم كتاب سبويه 42/2 .
- (12) التاج مصر 269/8 وما بعدها، اللسان (خدم) 168-166 / 12 .
- (13) التاج 152/19 .
- (14) السابق ص (152) .
- (15) السابق 25/15 .
- (16) السابق ص (19) واللسان (برز) 310/5 .
- (17) التاج 309/9 واللسان (وعد) 463-462/3 .
- (18) التاج 307/9 واللسان 463/3 .
- (19) التاج 307/9 .
- (20) التاج مصر 303/10 .
- (21) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية ص (354) .
- (22) ينظر اللسان (فلا) 201-198/15 والتاج مصر 302/10 وما بعدها .
- (23) التاج 534/23 .

- (49) مادة (شحت) 388/1.
- (50) الدليل إلى مرادف العامي والدخيل من (192).
- (51) التاج (شحت) 579/4.
- (52) السابق، وليست المادة في اللسان.
- (53) التاج 282/4.
- (54) التاج 272/4.
- (55) السابق من 276.
- (56) 28/4.
- (57) اللسان رقص 42/7.
- (58) السابق.
- (60) التاج مصر 93/8.
- (61) اللسان (قبل) 577/11 - 580 والتاج مصر 92/8 وما بعدها .
- (62) اللسان (قبل) 577/11 - 578، والتاج مصر 92/8 .
- (63) 347/3.
- (64) ينظر اللسان (دس) 82/6 وما بعدها.
- (65) السابق من (82) .
- (66) التاج 209/5.
- (67) حدث 133/2.
- (68) مجموعة القرارات العلمية في حسين عامر من (52).
- (70) السابق هامش من (52).
- (71) مجموعة القرارات العلمية من (46-48) وينظر لغتنا السمحة من (97).
- (72) التاج مصر 364/7 والتكملة 127/6.
- (73) التكملة هامش المحقق 127/6.
- (74) التاج مصر 362/7-364- واللسان (زول) 113/11-116.
- (75) التاج 410/2.
- (76) التاج مصر 180/10.
- (77) التاج 410/2.
- (78) التاج مصر 185/10.
- (79) الشافية بشرح الرضي 278/1.
- (80) التاج 376/23.
- (81) السابق من 373.
- (82) اللسان (زحف) 130/9.
- (83) التاج 371/23.
- (84) السابق من (84).
- (85) السابق من (78).
- (86) السابق من (83).
- (87) ينظر اللسان (جرف) 27-24/9 والتاج 84-77/23.
- (88) التاج 305/28.
- (89) ينظر اللسان (حصل) 153-155/11. والتاج 302-305/28.
- (90) التاج 302/28.
- (91) التاج 490/23 والتكملة 83/5.
- (92) اللسان (شدف) 169-168/9 والتاج 488-490/23.
- (93) التاج 488/23.
- (94) السابق من 489.
- (95) التكملة (كسب) 335/1 وليست في التاج.
- (96) الوضع اللغوي من (208).
- (97) لغتنا السمحة من 154 وهامشها.
- (98) شفاء الغليل من (159).
- (99) التاج 276/20 والتكملة 272/4.
- (100) ينظر اللسان لفظ 461/7 و التاج 274/20 - 276.
- (101) مجموعة القرارات العلمية من (10).
- (102) السابق من (11).